البناء
السنة السادسة / الأربعاء / 22 تشرين الأول 2014 / العدد 1616
Sixth year / Wednesday / 22 October 2014 / Issue No. 1616

أوكرانيا وأوروبا ... (تتمة ص1)

الذين صاروا عنوان الاشتباك مع تنظيم «القاعدة»، بينما أدّى التدخل السعودي إلى عرقلة صدور تشكيلة حكومية، وصفتها جماعة السعودية في اليمن بغير المتوازنة.

في السعودية نفسها بدأت الاستعدادات في المنطقة الشرقية وخصوصاً في القطيف والأحساء لإحياء مناسبة عاشوراء ابتداء من نهاية الأسبوع، حيث توافقت فاعليات المنطقة على جعل عنوان الإحياء التضامن مع الشيخ نمر النمر، الزعيم الأبرز في المنطقة ورجل الدين المعروف بمواقفه المعارضة والمتمسكة بسلمية التحرك المعارض، الذي صدر بحقه حكم بالإعدام قبل أسبوعين، بينما حشدت السلطات الآلاف من عناصرها ونشرتهم في شوارع المدن ومداخل القرى، يخشى أن تتحوّل بسببها أيام عاشوراء إلى مواجهات دموية. وتحت ذات العنوان التضامني مع الشيخ «النمر»، يعتصم ناشطون سياسيون وحقوقيون أمام مقرّ الإسكوا في بيروت بعد غد الجمعة الساعة الرابعة عصراً بدعوة من «لجنة التضامن مع الشيخ النمر».

في قلب هذا الضباب الذي يلفّ المنطقة، يستعدّ لبنان لموسم الثلوج والمسؤولون الأمنيون يسابقون استعداداتهم مع مفاجآت يُخشى أن تكون قيد الإعداد من المجموعات المسلحة في جرود عرسال، بما فيها ما يتصل بمصير العسكريين المخطوفين، بينما بدت السعودية منهمكة بشخص الأمير مقرن في إدارة التفاصيل اللبنانية ودراسة فرص خلط أوراق رئاسية عبر تبنّي سحب ترشيح قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع وطرح ترشيح الرئيس أمين الجميّل في التداول التوافقي كتغطية للتمديد للمجلس النيابي من دون تبنّي هذا الترشيح رسمياً من فريق الرابع عشر من آذار.

وبرز أمس تطوران على صعيد التمديد للمجلس النيابي الأول بإعلان البطريرك الماروني بشارة الراعي موقفاً حاداً من هذا الموضوع لكنه أقرب إلى «رفع العتب» برمي الكرة في ملعب النواب وعلاقتهم بناخبيهم التي سيصادرها التمديد أصلاً، واصفاً التمديد بأنه «مخالفة دستورية لا يعطيها بركته ولا يتدخل بهذه الأشياء».

والثاني، إعلان تكتل التغيير والإصلاح رفض التمديد مع التوجه نحو الطعن به قضائياً. في وقت لم تخرج الاجتماعات التي شهدها المجلس النيابي أمس بنتائج حاسمة لجهة تحديد موعد جلسة التمديد.

وكان الراعي أوضح بعيد عودته إلى بيروت آتياً من روما، أنه عندما فاتحه الرئيس سعد الحريري بموضوع التمديد خلال لقائهما الأخير في العاصمة الإيطالية، ردّ عليه بالقول: «أنا لا أدخل في هذا الموضوع لأنه يشكل مخالفة، فإذا مدّدتم يعني ذلك مخالفة للدستور ولرأي الشعب اللبناني الذي انتخب النواب لمدة معينة (...) أنا لا أعطي رأياً بهذا الموضوع، وعلى مخالفة الدستور لا أعطي بركة». وسبق ذلك، موقف مماثل لتكتل التغيير والإصلاح الذي رأى بعد اجتماعه برئاسة العماد ميشال عون «أن الربط بين الانتخابات النيابية والرئاسية خطأ دستوري كبير ومرفوض». وأعلن «أن كل الإجراءات القانونية متاحة له في عملية رفض التمديد، ولن يستثني أي إمكانية دستورية وقانونية وديمقراطية»، مؤكداً أنه «جدي إلى آخر الحدود في احترام الدستور والفصل بين الاستحقاقات ورفض التمديد، وسيتابع هذا التوجه في الأيام المقبلة».

وأكدت مصادر وزارية في التيار الوطني الحر لـ«البناء» أن «التكتل سبق أن طعن في عام 2013 بالتمديد، والغريب أن لا نطعن اليوم»، لافتة إلى «أن مواقف الجنرال الثابتة من التمديد للواء أشرف ريفي حين كان مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، إلى التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي، وصولاً إلى التمديد للمجلس النيابي». وأكدت أن الفراغ الرئاسي لا يعني أن التمديد بات شرعياً وقانونياً.

من جهته، أكد النائب الأسبق لرئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي لـ«البناء» «أن الرفض الشعبي الكبير للتمديد للمجلس النيابي دفع تكتل التغيير والإصلاح إلى الإعلان عن اتخاذ كل الإجراءات القانونية الدستورية والقانونية والديمقراطية المتاحة له في عملية رفض التمديد».

ورداً على سؤال عن مدى الارتباط بين الانتخابات الرئاسية والتمديد، أكد الفرزلي أن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل قال: «ممنوع على فلان أن يصبح رئيساً للجمهورية في إشارته إلى العماد عون، ولم يحرك أحد ساكناً»، مذكراً «بما جرى عندما دعا الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى التمديد للرئيس الراحل الياس الهراوي، فعندها قامت القيامة».

وعما إذا كان رفض التمديد موجهاً ضد تيار «المستقبل»، سأل الفرزلي: «هل المسيحيون أجراء أم شركاء؟»، لافتاً إلى «أن النظام اللبناني لا يملك جواباً على هذا السؤال».

«المستقبل» يستعجل التمديد

وفيما لا يزال رئيس المجلس النيابي نبيه بري يتريث في موضوع التمديد بدا تيار المستقبل مستعجلاً عليه. وكان هذا الموضوع، إلى جانب موضوع سلسلة الرتب والرواتب والاستحقاق الأمني والاقتصادي، محور الاجتماع المطول بين بري ورئيس كتلة المستقبل النائب فؤاد السنيورة، نائب رئيس المجلس النيابي فريد مكاري، وزير المال علي حسن خليل ومدير مكتب الرئيس الحريري، نادر الحريري، وذلك على هامش جلسة التجديد للجان النيابية.

وأفادت المعلومات أنّ الاجتماع لم ينته إلى نتائج حاسمة لجهة تحديد موعد جلسة التمديد، وقد استبعدت مصادر بري عقدها هذا الأسبوع وحتى قبل نهاية الشهر الجاري مشيرة إلى أنّ هناك أسباباً عدة تحول دون ذلك منها زيارة رئيس الحكومة تمام سلام إلى ألمانيا ومصادفة أكثر من عيد ومناسبة في نهاية الأسبوع مع العلم أنّ بري يرغب ضمناً بالاستماع إلى آراء كل الكتل في هذا الشأن. وبحسب المعلومات فإنّ تيار «المستقبل» بدا أنه يستعجل حسم هذا الأمر على حساب القضايا الأخرى، لا بل موقف السنيورة من السلسلة يميل إلى السلبية خصوصاً بعد ورود مشروع سلسلة العسكريين من وزارة الدفاع ووزارة المال وقد برّر السنيورة «ضرورة الاستعجال» في هذا الموضوع بأن السلسلة تحتاج إلى إنفاق إضافي، وبالتالي البحث عن موارد جديدة، وهذا يعني رغبة المستقبل في تجميد هذا الموضوع حتى ما بعد التمديد. وهذا ما أشار إليه السنيورة صراحة في تصريحه المقتضب بعد الاجتماع، إذ اعتبر أن «التمديد أكثر استعجالاً من السلسلة».

لكن طرحت مساء أمس علامات استفهام حول مصير التمديد بعد موقف تكتل التغيير والإصلاح. ونقل زوار بري عنه قوله إنه لا يريد التحدث عما دار في الاجتماع وإنه لن يتحدث في الموضوع قبل أن يعين موعد الجلسة النيابية، مكرراً موقفه الرافض التمديد لكنه في الوقت نفسه، ليس مع انتخابات تستثني مكوناً أساسياً في الانتخابات.

وفي المحصلة فان شكل إخراج التمديد لم يحسم بعد ويتطلب استمرار التشاور بين الأطراف السياسية.

الاستحقاق الرئاسي في السعودية

وفيما اشتدّ التشابك بين التمديد للمجلس النيابي وبين أزمة الاستحقاق الرئاسي، بقي الموضوع الأخير محور مشاورات سعودية – لبنانية في الرياض. ففي وقت يتابع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع محادثاته مع المسؤولين السعوديين، وصلها النائب سامي الجميّل الذي التقى ولي العهد مقرن بن عبد العزيز، والوزير الفيصل، والرئيس سعد الحريري و«تمّ التداول في الأوضاع المحلية والإقليمية، وسبل عودة الاستقرار إلى لبنان، وتحصين المؤسسات الرسمية وعلى رأسها الجيش اللبناني»، بحسب بيان للمكتب الإعلامي للجميل.

مناورة «14 آذار»

وأشارت مصادر مطلعة في فريق «8 آذار» لـ«البناء» إلى مسعى يقوم به الرئيس أمين الجميّل لتبنيه مرشحاً وسطياً لرئاسة الجمهورية، فهو يعتبر انه قادر على تأمين نصاب الثلثين في جلسة الانتخاب، وانّ علاقات جيدة تربطه ببعض الافرقاء في «8 آذار». وأشارت المصادر إلى أنّ الفريق المذكور لا يعير ذلك أي أهمية مشبّهاً مبادرة الجميّل بالمبادرة التي أعلن عنها الرئيس السنيورة منذ نحو شهرين. واعتبرت «أن هذه المناورة تأتي على عتبة التمديد للمجلس النيابي، ففريق 14 آذار يريد أن يوحي بأنه يقوم بمساع جدية لإخراج الوضع من التجميد بالنسبة للرئاسة بالتزامن مع اتصالات التمديد».

وفي سياق متصل، قالت أوساط في تيار المستقبل إنّ لقاءات الحريري مع كل من جعجع والجميّل الابن ستركز على موضوع التمديد بالإضافة إلى ما أشيع عن توافق بين الحريري والراعي من حيث السعي لإحداث اختراق في ملف انتخابات رئاسة الجمهورية، مشيرة إلى أنّ اللقاءات ستشمل قيادات أخرى في قوى الرابع عشر من آذار.

وبرزت أمس زيارة نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع سمير مقبل العائد من طهران، إلى الجميّل في إطار جولة قام بها على عدد من المسؤولين لإطلاعهم على نتائج محادثاته في إيران في شأن الهبة المخصصة لتسليح الجيش اللبناني.

وبعد الولايات المتحدة دخلت فرنسا على خط عرقلة الهبة، بذريعة العقوبات الدولية على إيران، وشدّد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال «ضرورة احترام العقوبات الدولية المفروضة على إيران في أي اتفاق تقترحه طهران لتقديم أسلحة إلى الجيش اللبناني»، مؤكداً في الوقت نفسه «دعم باريس للقوات المسلحة اللبنانية». وأعرب نادال في مؤتمر صحافي عن «استعداد باريس لمساعدة الجيش اللبناني في مهمة الدفاع عن الأراضي اللبنانية ومكافحة الإرهاب»، لافتاً إلى أنّ «وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان أوضح أن كلّ الإجراءات المطلوبة لتوريد صفقة أسلحة إلى لبنان اكتملت».

الإفراج عن مخطوفين من آل الحجيري

أمنياً، وقبل أن يفرج مساء عن المخطوفين خالد ووليد الحجيري، خطف شخص خامس من آل الحجيري على طريق ريـاق- بعلبك. وكانت مخابرات الجيش تسلمت المخطوفين المفرج عنهما فيما تتواصل المساعي لتحرير الثلاثة الآخرين.

وأكد النائب عاصم عراجي الذي يتابع قضية المخطوفين من آل الحجيري أنه على تواصل مستمر مع الرئيس بري لإيجاد حل لهذه المشكلة والمشاكل الحاصلة في البقاع جراء عمليات الخطف، مشيراً إلى أن الوضع خطير جداً. ولفت إلى أن الرئيس بري أبلغ «نادر الحريري خلال الاجتماع في ساحة النجمة أن اثنين من المخطوفين من آل الحجيري سيطلقون اليوم (أمس) وبقية المخطوفين اليوم».

من جهة أخرى، تواصلت الاعتداءات على القوى الأمنية في طرابلس حيث ألقى مجهولون زجاجتين حارقتين (مولوتوف) أصابت إحداها إطار سيارة جيب لقوى الأمن الداخلي، وأخرى سقطت بالقرب من باب مخفر التبانة، ولم تسجل أية إصابات.

وأعلنت قيادة الجيش أنه بعد ظهر أمس وأثناء قيام دورية تابعة لمديرية المخابرات بمحاولة توقيف المطلوب منير عدنان الأسمر (لبناني الجنسية) في محلة جب جنين – البقاع الغربي، بادر الأخير إلى صدم عناصر الدورية بسيارته ما أدى إلى إصابة اثنين منهم بجروح، ما اضطر عناصر الدورية لإطلاق النار باتجاهه لمنعه من الفرار فأصيب بجروح ونقل على أثرها إلى المستشفى حيث فارق الحياة.

وقد بوشر التحقيق في الحادث بإشراف القضاء المختص.

ابحث عن التعليم (تتمة ص1)

تحديد المستوى والذي يسمح لهم بالدخول إلى الثانوية الأكاديمية، ولكن وزارة التربية والتعليم سمحت لـ 363872 طالباً فقط للقيام بذلك. أما الباقي فيتحول إلى المدارس الدينية، هذا النظام الجديد يجبر أكثر من نصف الطلاب على مواصلة تعليمهم في المدارس الثانوية المهنية أو الدينية... مثل هذا الفرض القسري على الطلاب لا يمكن قبوله. والأسوأ أن الوظائف الرسمية في الدولة تحبذ طلاب الجامعات والثانويات الدينية وهو عامل إضافي لترغيب الطلاب الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الدينية.

لقد أجمعت التحقيقات المحلية والأجنبية على أن مناهج التعليم الديني الرسمي مسؤولة عن إنتاج التطرف، وتاليا الإرهاب، الأمر الذي يستوجب مراجعة شاملة ونقدية للمناهج من أجل تصحيحها وزرع قيم التسامح الديني، واحترام معتقد الآخر، وإرساء أسس التعايش بين المعتقدات.

وحتى الدول الأوروبية باتت حريصة على الأفكار التي تتكون في المدارس وتؤسس لمجتمع المستقبل، وباتت تدرك هذه الدول أن هناك علاقة أساسية بين النظام التعليمي وما يسمى بالتطرف، وتعطي الدول الأوروبية أهمية قصوى للأفكار التي تنشأ في المدارس وتؤدي إلى تعزيز نظريات التطرف، وليس فقط المقصود الدين الإسلامي، فمثلاً قالت وزيرة التعليم البريطانية نيكي مورغان إن الحكومة البريطانية لن تموّل المدارس التي تعلّم حكاية الخلق في سفر التكوين ضمن مناهجها، في محاولة للحد من التطرف الديني في المدارس والنظام التعليمي البريطاني. ودانت مورغان، خلال خطاب في الوعظ الديني في المدارس البريطانية الرسمية. وبحسب مورغان، لم تكن هناك أيّ أصولية مباشرة أو عنيفة، لكن التقارير التي حصلت عليها تشير إلى أن أشخاصاً في مراكز مؤثرة بهذه المدارس، وبمفاهيم بعيدة عن الإيمان، يحاولون الترويج للتطرف الديني المسيحي في المدارس.

أما في لبنان، ففي نظرة سريعة إلى نظامنا التعليمي، ندرك جيداً أننا لا نؤسس لمجتمع موحد مترابط مبني على القيم الوطنية، فإذا نظرنا إلى البرامج التعليمية لوجدنا أنها تعزّز مفهوم الطائفية من خلال إهمال أفكار المواطنة، والمدارس فهي مقسّمة بحسب الانتماءات الدينية (المسيحية، الإسلامية) والتي تنقل لطلابها أفكارها الدينية والعصبية الطائفية. والأسوأ أن المدارس في لبنان لا تسعى إلى تعريف الطالب على شريكه في الوطن ممن يختلف في الدين أو الأفكار، مما ينشأ الطالب وهو في جهل مطلق عن الآخر، بل يخلق لديه الخوف من الآخر بسبب الاختلاف في العادات والتقاليد والدين والمعتقد.

نركز في مناهجنا التعليمية على المعلومات العلمية، ولكننا لا نربي الأطفال على الانفتاح والتسامح وتقبل الأفكار المختلفة ونبذ الطائفية والعنصرية، لا نربي أطفالنا على اعتماد العقل والتحليل لمعالجة شؤون الحياة، بل نقيدهم بأفكار مسبقة تحدد ما هو الحق والشر، وفي سعينا لحماية الطائفة وتعزيزها، نخلق شباناً وشابات بعيدين عن التحليل يتقبلون الأمور.

الحكومة التركية في سعيها لترسيخ التعليم الديني، تعرف جيداً أنها بذلك تخلق جماهير وفية، تابعة، غير قادرة على الإبداع والتميز.

يقول توماس فريدمان في مقاله Invasive species إن الوسيلة الأفضل لمواجهة داعش والتي شبهها بالنباتات الضارة التي تجتاح بيئة ما، هي بتحصين هذه البيئة لا باعتماد العنف حصرا، فمحاولة اقتلاع النباتات الضارة بالقوة لن يؤدي إلا إلى عودة ظهورها مجدداً وبكثافة، فالأفضل هو اعتماد وسيلة زرع بذور مضادة، وهنا يقول إنه لو قدمت لهذه المجتمعات مدارس أفضل، محاربة فاعلة للفساد، وفرص حقيقية لما تحولت هذه البيئة إلى حاضنة خصبة للنباتات الضارة.

وإذا نظرنا أبعد من ذلك، فعلى رغم أن الإنفاق السعودي على التعليم يحتل مرتبة عالية عالمياً، حيث بلغ في السنوات العشر الأخيرة 1.21 ترليون ريال (322.6 مليار دولار)، فإن المملكة لا تزال في مستوى منخفض من حيث معايير وجودة التعليم وفقاً لتصنيف مؤسسة بيرسون.

وهذا ينطبق على معظم الدول العربية حيث يتدنى مستوى التعليم، ومن المؤشرات المباشرة لذلك هو قلة براءات الاختراع. يُضاف إلى ذلك توجه إلى فرض التعليم الديني.

المطلوب اليوم هو التنبه الجدي إلى ما تؤسسه مناهجنا التعليمية في هذه المنطقة، ففي لبنان نحتاج إلى ورشة عمل كاملة حيث يجب أن يتم تشجيع المدارس العلمانية من جهة، وإعادة الدور الحقيقي للمدرسة الرسمية من جهة أخرى، حيث بدل أن تلعب المدرسة الرسمية دوراً في توحيد المجتمعات، تم ابتلاعها وبدل إحداث التغيير، ذابت في البيئة التي تحتويها.

لن نحقق أي تغيير مستقبلي إذا استمر طلابنا في قوقعاتهم، لن تحقق المنطقة أي انتصار يذكر على الأفكار المتطرفة، إذا كانت مدارسها في الأساس لا تؤسس لاحترام الآخر والتسامح وتعزيز ثقافة الحوار.

فادي عبّود

قناة السويس ... (تتمة ص1)

وقع القرار المصري يومها على عواصم الغرب وقع الصاعقة، فجاء الرد سريعاً من الكونغرس الأميركي برفض المساهمة في تمويل السد العالي من قبل البنك الدولي (الذي كان قراره ولا يزال بيد واشنطن)، فجاء الردّ المصري أيضاً صاعقاً، إذ بعد أيام من نكوص البنك الدولي عن وعوده (19 يوليو1956) اتخذ جمال عبد الناصر قراره التاريخي الثاني بتأميم قناة السويس (26 يوليو 1956)، ليأتي الردّ البريطاني – الفرنسي سريعاً بالتحضير لعدوان ثلاثي مع تل أبيب يستهدف مصر وقائدها آنذاك في الأيام الأخيرة.

أهمية القرارين التاريخين لم يكن عسكرياً فحسب، كما هو حال قرار كسر احتكار السلاح، ولم يكن اقتصادياً فقط، كما هو حال قرار تأميم قناة السويس، بل أن تلك الأهمية تكمن أيضاً في المنحى الاستقلالي الشجاع للقيادة المصرية وعلى رأسها جمال عبد الناصر حيث فتح القراران يومها آفاقاً كبرى للحركة الوطنية المصرية، كما للحركة القومية العربية، ولعموم حركة التحرر العالمية في تأكيدهما على تلازم الدوائر الوطنية والعربية والأممية في أي مشروع للنهوض والتحرر والتقدم والتنمية في مصر والوطن العربي.

نستحضر اليوم هذين القرارين، لأنّ مصر شهدت في الأيام الأخيرة حدثين مشابهين في موضوعهما مع الحدثين السابقين، ومرشحين لأن يُطلقا أيضاً من التفاعلات والتداعيات ما يمكن أن يشكل تجديداً للحركة الوطنية المصرية والحركة القومية وحركة التحرر العالمي المتمردة على هيمنة نظام القطبية الأحادية الذي أبتلي به العالم منذ تسعينات القرن الماضي.

الحدث الأول، هو التوقيع على صفقة استيراد سلاح روسي بقيمة ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار بعد أن تحكم الأميركيون منذ ثمانينات القرن الماضي بالسلاح المصري، كماً ونوعاً، تدريباً واستشارة، إلى حدّ أنّ اعتماد القوات المسلحة المصرية على السلاح الأميركي بات سبباً لابتزاز سياسي أميركي مع كل مرة تظهر بوادر استقلال مصري عن السياسة الأميركية.

أما الحدث الثاني، فهو نجاح الهيئات المالية الرسمية في مصر في أن تطلق بكفاءة اكتتاباً أهلياً لتوسيع قناة السويس وتطويرها، فإذ بها، وفي أيام قليلة تتمكن من بيع شهادات بقيمة 60 مليار جنيه، أي ما يعادل 8.5 مليار دولار، تحتاج الإدارة المصرية إلى خمسة مليارات منها لتنفيذ مشروع توسيع قناة السويس أولاً، ثم لإقامة مركز عالمي لتقديم الخدمات اللوجستية في حوض القناة ثانياً.

وأهمية الحدثين اليوم، كما أهمية القرارين بالأمس، لا تنبع من البعد العسكري لصفقة السلاح مع موسكو فحسب، ولا من البعد الاقتصادي المالي لتمويل مشروع وطني ضخم كتوسيع قناة السويس باكتتاب أهلي، بل تكمن أيضاً في البعد الاستقلالي والاستراتيجي الهام، على مختلف الصعد، لهذين الحدثين.

فالتوجه المصري نحو موسكو الذي بدأ مع تحرّر مصر من نظام الارتهان للغرب في 25 رمضان 2011، لم يكن محصوراً بالجانب العسكري بل تعداه إلى مجالات أخرى ناقشها المشير السيسي في زيارته لموسكو حين كان وزيراً للدفاع، ثم في زيارته الأولى لموسكو بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، كما يرى البعض في هذا التوجه خطوة باتجاه الانفتاح نحو عواصم بدأت تبدي تبرمها، وتعلن تحررها من نظام القطبية الأحادية الأميركية، لاسيّما في الصين والهند والبرازيل وأميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا ودول الاتحاد الأفريقي حيث تستعيد مصر معها «الدائرة الأفريقية» التي اعتبرها جمال عبد الناصر في «فلسفة الثورة» إحدى دوائر ثلاث لمصر ما بعد 1952 بعد الدائرة العربية والدائرة الإسلامية.

أما تمويل مشروع ضخم، كمشروع توسيع قناة السويس، من اكتتاب أهلي فاجأ حتى أكثر المتفائلين بنجاحه وأدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصري، ولو بنسبة طفيفة، بسبب خروج العديد من المصريين من ادخاراتهم بالدولار إلى شراء شهادات المشروع الجديد، فقد أكد، وهنا تكمن أهميته الكبرى أن في مصر، على رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة، موارد ضخمة يمكن في حال اللجوء إليها أن تسهم في نهوض الاقتصاد المصري من كبوته، وأن تخرج بلداً بوزن مصر ومكانتها من دور تم فرضه عليها منذ أربعين عاماً، وهو دور تسوّل المساعدات من هنا وهناك من أجل إبقائها في حال الكفاف المقرون بالتدهور.

إن نجاح اكتتاب أهلي في استقطاب مدخرات المصريين هو رد على كل «النظريات» التي تربط النمو الاقتصادي بحركة الاستثمارات الخارجية التي عادة تقوم باستقطاب المدخرات الداخلية عبر فروع مصارفها في تلك الدول ثم تعيد تحويل تلك المدخرات إلى دول المنشأ ذاتها كاستثمارات خارجية في واحدة من أكبر عمليات الاحتيال والتلاعب المالية الدولية.

إن التمويل الوطني لتوسيع قناة السويس هو بمثابة «تأميم» ثانٍ لهذا المرفق الحيوي الكبير لمصر الذي طالما اعتبره المصريون «نفطهم الوطني» وأكبر مورد للعملة الصعبة إلى اقتصادهم (خمسة مليارات دولار سنوياً وهي مرشحة الآن للارتفاع بعد توسيع القناة)، بل هو مشاركة شعبية جماعية واسعة في تحمّل المسؤوليات الوطنية.

ولم يكن مشهد الأعداد المزدحمة من المصريين في المصارف لتسجيل أسمائهم في الاكتتاب ليختلف كثيراً عن مشهد طوابير المتطوعين المصريين الذين توجهوا عام 1956 إلى معسكرات الجيش المصري لاستلام الأسلحة كي يدافعوا بها عن وطنهم، وعن قناتهم، التي أراد الغزاة الصهاينة المستعمرون وضع اليد عليها من جديد.

وكما اختار عبد الناصر مناسبة بالغة التواضع ليعلن قراراً تاريخياً بكسر احتكار السلاح فهّز العالم بهذا القرار، فان المصريين قد خطوا هاتين الخطوتين الهامتين بعيداً عن الصخب والضجيج، ووسط محاولات تفجير أمني متلاحقة تريد أن تشغل المصريين عن أولوياتهم، وأن تشغل مصر وقواتها المسلحة ومعها الأمة كلها بحروب أهلية صغيرة لخدمة أجندات أجنبية كبيرة.

حين التقيت الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل، قبل عام، تقريباً في منزله في القاهرة وفاتحته بما يتوقعه أبناء الأمة من مصر لا سيّما تجاه فلسطين وسورية وليبيا والعراق واليمن وغيرها وغيرها، وصارحته باعتقادي بجدلية العلاقة بين تنامي دور مصر في أمتها ومحيطها والعالم وبين قدرتها على إفشال مخطط التدمير والتفجير الداخلي، أجابني الأستاذ المكتنز خبرة وتجربة وثقة بالمستقبل: «لا تستعجلوا على مصر، فلكلّ أمر توقيته، ولكلّ شأن موعده، المهم الآن هو أن تكون لدينا قيادة شرعية منتخبة يفوّضها الشعب المصري باتخاذ القرارات المناسبة في كل المجالات...».

لم أخف للأستاذ الكبير قناعتي بأهمية المصالحة الداخلية، وبسلبيات الإقصاء والإبعاد، وهي أهمية يحرص عليها هيكل وكل العقلاء في مصر، بل أنهم يرونها كرقصة «التانغو» التي تحتاج إلى راقصين لا إلى راقص واحد.

خرجت من تلك الجلسة يومها أقرب إلى التفاؤل، على رغم عواصف التشاؤم وأعاصيره المنتشرة حولنا، وأشعر هذه الأيام بأن لتفاؤل هيكل وأمثاله ما يبرره.

بعد توقيع السادات لمعاهدتي كمب ديفيد لم نيأس من مصر، وبعد كل سياسات التخاذل والفساد والاستبداد والتبعية التي عطلت دور مصر على امتداد عقود أربعة لم نيأس من مصر، واليوم نجدد الأمل بدور لمصر في قيادة مشروع عربي يتكامل مع مشاريع شركاء لنا في الجوار والعقيدة والحضارة والمصير من أجل إقليم مستقل ومستقر يشكل واحداً من أهم المنظومات في عالم اليوم.

ومع هذا التفاؤل الحذر نعود لنؤكد قناعاتنا الثابتة بأن هذه الانجازات بحاجة إلى تحصين في الداخل يعالج بالأمن كل خلل أمني، ويعالج بالسياسة كل اختلال سياسي.

معن بشّور

نعم لحملة تضامن ... (تتمة ص1)

تستحق أكثر من «داعش»، ويجب أن لا ننسى الاعتذار من الديمقراطية التي تتيحها سورية للمعارضين، وأن نخجل عند المسايرة لفجور من يقفون من المثقفين تحت دوش النفط يتطهّرون كلّ صباح، نشاركهم الدعوة إلى مزيد من الحرية والديمقراطية في سورية، بينما يجلس حسن عبد العظيم في قلب دمشقها، ويقول من شرفة بيته كلّ يوم، لا حل إلا بإسقاط النظام وفي قلب حرب عالمية على بلده، ولا يأتيه من حكومة يدعو إلى تبرير العنف ضدّها، إلا الدعوات إلى مؤتمرات الحوار.

الحال يدعو إلى الشفقة على البيئة الفكرية للمثقفين العرب والحقوقيين العرب، ونقابات المحامين وهيئات حقوق الإنسان، فكل شيء بات مزوّراً، وكلّ شيء بات لا يملك من اسمه إلا حدود ما تتيحه ممالك النفط.

أمام قامة دينية وشعبية ولقضية حق تسعى، وبالسلم تعتصم، وسلاحها الكلمة الحرة، تحكم بالإعدام فيندى جبين الإنسانية إلى درجة التأقلم مع سطوة المال على حساب الحق، يصير من الواجب أن نصرخ بعالي الصوت... ارفعوا أيديكم عن الشيخ نمر النمر.

إلى دعاة العقلانية نقول: انصحوا سادتكم من موقع الحرص، أنّ إعمال السيف في رقاب المسالمين سيشعل النار في جمر تحت الرماد، وسيكون الإعدام إذا نفذ، كما يقول التاريخ، شرارة تشعل كلّ شيء، والكرامة الإنسانية كما النفط مادة سريعة الاشتعال، فلا تشعلوها إكراماً للنفط.

ماذا يريد أردوغان (تتمة ص1)

يروج أردوغان مؤخراً في الكواليس الدولية أن السبب الرئيسي لدعوة تركيا لإقامة منطقة عازلة هو حماية نفسها من نتائج عدم الاستقرار في سورية. والحقيقة هي أن تركيا تمثل القوة الإقليمية الرئيسية المسببة للأحداث في سورية وهي اليوم أهم مصدر للمال والسلاح إلى «داعش» وقبلها لعصابات أخرى منها جبهة النصرة فرع القاعدة الرسمي. وهاتان المنظمتان الإرهابيتان اكتسبتا الكثير من عناصر القوة والتهديد بفضل الدعم التركي، بينما يعترف العالم بدءاً من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بكونهما مصدراً لمخاطر جدية تطاول العديد من دول المنطقة وغيرها. ولو كان المطلوب هو الحد من تداعيات الأحداث السورية على الأمن التركي لكان أول التدابير المنطقية هو التعاون مع الدولة الوطنية السورية ووقف جميع خطوط الإمداد المالي والعسكري والبشري المتواصلة من تركيا إلى أوكار الإرهابيين على الأراضي السورية.

في يقين العديد من المراقبين الدوليين والأتراك أن أردوغان يخشى واقعياً من التقدم الذي يحرزه الجيش العربي السوري في الشمال بعدما اقترب من إحكام السيطرة على مدينة حلب ومواصلة التقدم إلى أنحاء الريف الحلبي، وهذا ما يجسد خيبة كبيرة لحسابات أردوغان ورهاناته التي انطلقت بنهب معامل حلب وبإطلاق جميع أشكال الدعم للعصابات الإجرامية القادمة عبر الحدود التركية والتي اجتاحت المحافظة السورية المهمة اقتصادياً وسكانياً وتاريخياً وهي عقدة مزمنة للقيادة التركية في سعيها للهيمنة والتوسع. وهكذا فإن ما تسميه أنقرة اليوم ملاذات آمنة محمية من قبل الجيش التركي، فضلاً عن مناطق حظر الطيران ليست سوى جيوب لتنشيط العدوان تتجمع فيها قوات المرتزقة، ويريد منها أردوغان قطع الطريق على إنجاز عسكري كبير يتحضر له الجيش العربي السوري. أردوغان يريد إنشاء واقع يتيح الاحتفاظ بفرص الاستنزاف في الشمال بينما تلاقيه «إسرائيل» في الجبهة الجنوبية.

يتذرع أردوغان بالحاجة لإقامة ما يسميه منطقة عازلة لمنع تدفق المزيد من اللاجئين إلى تركيا، والحقيقة أنه يخشى من تحولات مقبلة قد تدفع بالنازحين الموجودين حالياً في تركيا نحو العودة إلى سورية مع تقدم الجيش العربي السوري وبسط سيطرته على المزيد من المناطق القريبة من الحدود التركية في محافظتي حلب وإدلب وكذلك في محافظة الحسكة. وورقة النازحين الذين يعيشون ظروفاً شديدة السوء من الناحية الإنسانية والاجتماعية هي ورقة ابتزاز احتياطية ووسيلة لنهب مبالغ طائلة تحت الشعارات الإغاثية التي تاجرت بها حكومة أردوغان منذ عام 2011.

بكل صفاقة يبرر ديبلوماسيون وإعلاميون أتراك مطالب رئيسهم بمزاعم عن مخاوف حكومتهم من انتشار المتطرفين في تركيا وحكومتهم تلك هي التي تحتضن التطرف والتكفير وتصدره إلى سورية. وإن كان من تداعيات طاولت الأمن التركي بالفعل، فسببها التسهيلات الكبيرة التي قدمتها حكومة أردوغان لإنشاء مراكز التجنيد ومعسكرات التدريب ومخازن السلاح على الأراضي التركية لصالح جماعة الإخوان المسلمين وسائر تشكيلات المرتزقة المشاركة في الحرب على سورية. وقد افتضح في الغرب منذ أشهر أمر الدور التركي الرئيسي في تأمين إقامة وتجنيد الإرهابيين الأوروبيين والأميركيين والأستراليين وتسهيل انتقالهم إلى سورية. وبات هذا الملف مؤخراً جزءاً عضوياً من خطط منع ارتداد الإرهاب إلى مصدريه الغربيين. وهو يتدخل في مسار العلاقة بين تركيا وشركائها في الناتو.

ما يريده أردوغان تكشفه تصريحاته الأخيرة وهو تنشيط العدوان على سورية بأي ثمن وإحياء العمل على فكرة إسقاط الدولة السورية والرئيس بشار الأسد. وعلى رغم علمه أن هذا الهدف بات دفين خيبات دولية وإقليمية كبرى وأي تطوير للعدوان تحت أي شعار كان وخصوصاً عبر خلطته الشهيرة: المناطق والملاذات والحظر الجوي سيكون مغامرة تسعى الولايات المتحدة لتحاشي الوقوع في تبعاتها التي حسبتها هيئة الأركان الأميركية المشتركة أكثر من مرة بالنظر لقدرات سورية الدفاعية ولإرادتها الحرة المقاومة، ومع تصميم حلفاء سورية على الشراكة في صد أي عدوان يستهدفها، بعدما تأكدت مكانة سورية المفصلية في رسم المعادلات الدولية المتحولة.

غالب قنديل

سيناريوان أمنيان ... (تتمة ص1)

الأول يتعلق بوجود قرار «إسرائيلي» في شأنه، لأنّ هذا الهجوم هو جزء من مخطط «إسرائيل» لإقامة حزام أمني في منطقة القنيطرة. تستبعد مصادر مطلعة أن تقدم «إسرائيل» على هذه الخطوة، لأنها تعرف بأن المقاومة في لبنان لن تكتفي فقط بمقاتلة الوكيل الذي سينفذه (التكفيريون) بل ستفتح النار على الأصيل (أي «إسرائيل»). وعملية تفجير المقاومة للعبوة في أعالي مزارع شبعا ضد الدورية «الإسرائيلية» تتضمن رسالة في هذا الإطار.

الأمر الثاني أو الآخر المطلوب توافره لشن هذا الهجوم، هو في الواقع في متناول يد «إسرائيل»، والمقصود به أن يتم خلق تماس بين البقاع الغربي والمنطقة «الدرزية» (العرقوب وحاصبيا وراشيا) وبين باقي مناطق الجنوب من دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالقرار رقم 1701. وتلاحظ المصادر في هذا المجال أن منطقتي راشيا وحاصبيا هما خارج منطوق عمل القرار 1701.

وتلفت المصادر بخصوص السيناريو الثاني إلى أن هناك نحو 260 تجمعاً للنازحين السوريين في المنطقة التي تفصل بين عين عطا والمصنع، وقد تكون الجهات المخططة لشن عدوان التكفيريين باتجاه هذه المنطقة تعتبر أن هذه التجمعات تشكل بيئة إسناد لنجاح الهجوم. وبحسب هذه المصادر فان تهديد معبر المصنع هو أولوية في التفكير «الإسرائيلي» وأيضاً في تفكير بعض الجهات العربية لاكتساب أوراق قوة في معركة دمشق كتعويض عن نجاح الجيش العربي السوري في كسر معظم بؤر «المعارضة المسلحة» في الغوطتين الشرقية والغربية. والسؤال الأخطر الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: هل يتم التخطيط لجعل لبنان وت